

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 46 @ وقاعدة جميع العقائد وأسطقستها ، وسماء العبادات وقطب مدارها ، ومركز المعاملات ومحط حارها وقارها ، هو علم الحديث الشريف الذي تعرف به جوامع الكلم ، وتنفجر منه ينابيع الحكم ، وتدور عليه رحى الشرع بالأسر ، وهو ملاك كل نهى وأمر ، ولولاه لقال من شاء ما شاء ، وخبط الناس خبط عشواء ، وركبوا متن عمياء ، فطوبى لمن جد فيه ، وحصل منه على تنويه ، يملك من العلوم النواصي ، ويقرب من أطرافها البعيد القاصي . ومن لم يرضع من دره ، ولم يخص في بحرهِ ، ولم يقتطف من زهره ، ثم تعرض للكلام ، في المسائل والأحكام ، فقد جار فيما حكم ، وقال على الله تعالى ما لم يعلم ؛ كيف وهو كلام رسول الله ﷺ . والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين ، وقد أوتى ، جوامع الكلم ، وسواطع الحكم ، من عند رب العالمين . فكلامه أشرف الكلم وأفضلها ، وأجمع الحكم وأكملها ، كما قيل : (كلام الملوك ملوك الكلام) . وهو تلو كلام الله ﷻ العلام وثاني أدلة الأحكام . فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها ، وأحكام الشريعة المطهرة بتمامها ، وقواعد الطريقة الحقة بحذافيرها ؛ وكذا الكشفيات والعقليات بنقيرها وقطميرها ، تتوقف على بيانه ، فإنها ما لم توزن بهذا القسطاس المستقيم ، ولم تضرب على ذلك المعيار القويم ، لا يعتمد عليها ، ولا يصار إليها . فهذا العلم المنصوص ، والبناء المرصوص ، بمنزلة الصراف لجواهر العلوم ، عقليها ونقلها ، وكالنقاد لنقود كل الفنون : أصليها وفرعيها ، من وجوه التفاسير والفتايات ونصوص الأحكام ، ومآخذ عقائد الإسلام ، وطرق السلوك إلى الله ﷻ سبحانه وتعالى ذي الجلال والإكرام ، فما كان منها كامل العيار ، في نقد هذا الصراف ، فهو الحري بالترويج والاشتهار ، وما كان زيفا غير جيد عند ذاك النقاد ، فهو القمين بالرد والطرده والإنكار ، فكل قول يمدقه خبر الرسول ، فهو الأصلح للقبول ، وكل ما لا يساعده الحديث والقرآن ، فذلك في الحقيقة سفسطة بلا برهان . فهي مصابيح الدجى ، ومعالم الهدى ؛ وبمنزلة البدر المنير ، من أنقاد لها فقد رشد واهتدى ، وأوتى الخير الكثير ، ومن أعرض عنها وتولى ، فقد غوى وهوى ، وما زاد نفسه إلا التخسير ، فإنه نهى وأمر ، وأنذر وبشر ، وضرب الأمثال وذكر ، وإنها لمثل